

Distr.
GENERAL

TD/B/COM.3/83
29 October 2007

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية
لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية
الدورة الثانية عشرة
جنيف، ٤-٥ شباط/فبراير ٢٠٠٨
البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت

جدول الأعمال المؤقت وشروحه أولاً - جدول الأعمال المؤقت

- ١- انتخاب أعضاء المكتب
- ٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
- ٣- النقل، واللوجستيات (الامداديات)، وسلاسل القيمة العالمية
- ٤- تقارير اجتماعات الخبراء
- ٥- تنفيذ استنتاجات اللجنة وتوصياتها المتفق عليها في دورتها الحادية عشرة، بما في ذلك تقييم عمل اللجنة منذ الأونكتاد الحادي عشر
- ٦- مسائل أخرى
- ٧- اعتماد تقرير اللجنة إلى مجلس التجارة والتنمية

ثانياً - شرح جدول الأعمال المؤقت

مقدمة

- ١ - وافق مجلس التجارة والتنمية، خلال المشاورات التي أجراها رئيس المجلس في تموز/يوليه ٢٠٠٧، على جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية عشرة للجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية.
- ٢ - ومما يُذكر أن المجلس كان قد أوصى، في الجزء الثاني من دورته الاستثنائية الثالثة والعشرين، في حزيران/يونيه ٢٠٠٦، بأن يتم تعزيز ركن عمل الأونكتاد المتمثل في بناء توافق في الآراء وذلك بجملة وسائل منها ضمان أن تكون جداول أعمال اللجان مركزة وأن تتناول مواضيع الساعة، وأن تأخذ اللجان في اعتبارها ما تنجزه اجتماعات الخبراء من عمل في حواراتها الجوهرية على صعيد السياسات العامة. كما أوصى المجلس بأنه، توجّهاً للنهوض بعملية بناء توافق في الآراء، ينبغي بذل جهود لضمان أن تُسفر الاجتماعات الحكومية الدولية عن نتائج إيجابية التوجه، بما في ذلك خيارات السياسة العامة.
- ٣ - ولهذه الغاية، ستُعرض على اللجنة وثيقة معلومات أساسية بشأن البند الموضوعي المدرج على جدول أعمالها، وتقارير اجتماعات الخبراء ذات الصلة التي عُقدت خلال السنة الماضية، وتقارير مرحلي عن تنفيذ التوصيات التي صدرت عن اللجنة في دورتها الحادية عشرة.

البند ١ - انتخاب أعضاء المكتب

- ٤ - تنتخب اللجنة من بين ممثلي أعضائها، وفقاً للمادة ١٨ من النظام الداخلي للجان الرئيسية التابعة لمجلس التجارة والتنمية، رئيساً وخمسة نواب للرئيس ومقررًا، مراعية في ذلك الحاجة إلى ضمان التوزيع الجغرافي العادل. ووفقاً للمادة ١٩ من النظام الداخلي، يتكوّن مكتب اللجنة من سبعة أعضاء: أربعة أعضاء من القائمتين ألف وجيم مجتمعتين، وعضوان من القائمة باء، وعضو واحد من القائمة دال، وهي القوائم المشار إليها في مرفق قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د-١٩) بصيغته المعدلة.
- ٥ - وبناء عليه، وعملاً بدورة التناوب التي حُدّدت بعد الأونكتاد التاسع، سيكون مكتب الدورة الثانية عشرة للجنة كالاتي: الرئيس من أحد البلدان الأفريقية المدرجة في القائمة ألف؛ والمقرر من إحدى البلدان الآسيوية المدرجة في القائمة ألف؛ ونائبان للرئيس من القائمتين ألف وجيم مجتمعتين؛ ونائبان للرئيس من القائمة باء؛ ونائب واحد للرئيس من القائمة دال.

البند ٢ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

- ٦ - من المقرر أن تُعقد الدورة الثانية عشرة للجنة في ٤ و ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٨. ويُقترح تخصيص الجلسة العامة الأولى، التي ستُعقد صباح يوم الاثنين ٤ شباط/فبراير، للمسائل الإجرائية والبيانات الاستهلالية. وسيجري تناول بنود جدول الأعمال بالترتيب الذي ترد به في جدول الأعمال المؤقت. وسوف تُعد الأمانة برنامجاً مفصلاً سيكون متاحاً في اليوم الأول للدورة.

الوثائق

جدول الأعمال المؤقت وشروحه TD/B/COM.3/83

البند ٣- النقل، واللوجستيات (الإمداديات)، وسلاسل القيمة العالمية

٧- هذا البند الموضوعي يندرج ضمن المسؤولية المشتركة لفرع الاستثمار والقدرة التنافسية للمشاريع (شعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع) وفرع لوجستيات التجارة (شعبة تسخير الهياكل الأساسية الخدمية لأغراض التنمية والكفاءة التجارية). وتتمثل أهداف المناقشات التي ستتناول هذا البند في ما يلي:

(أ) استعراض الاتجاهات الأخيرة في مجال تعزيز القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وإدماجها في سلاسل القيمة العالمية، وتحسين التعاون في مجال لوجستيات (إمداديات) التجارة، باعتبار ذلك من العناصر الأساسية لبناء القدرة التنافسية في مجال التجارة الدولية والقدرة الإنتاجية والتوريدية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛ والنظر، بصفة خاصة، في تجربة أفريقيا في المرحلة المفضية إلى الأونكتاد الثاني عشر؛

(ب) النظر في مسألة سلاسل القيمة العالمية وأنشطة الإنتاج المترابطة التي تضطلع بها الشركات في مختلف المواقع الجغرافية. وفي حين أن عدة جوانب من جوانب سلاسل القيمة العالمية قد أصبحت الآن مفهومة إلى حد كبير، ولا سيما العوامل الرئيسية المحركة لها وهيكل إدارتها، فإن تأثيرها على المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، في البلدان المتقدمة والنامية على السواء، لم يُستكشف بعد بصورة دقيقة وشاملة. ومن شأن زيادة الوعي وتقاسم أفضل الممارسات فيما يتعلق بالسياسات التي تُشجع إدماج المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في سلاسل القيمة العالمية أن تُكمل العمل الذي يضطلع به الأونكتاد بشأن صياغة وتحليل سياسات تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وأن تزيد التعاون التقني في سياق بناء القدرات الإنتاجية، على النحو المطلوب في إطار مبادرة المعونة من أجل التجارة؛

(ج) النظر في مسألة النقل وتيسير التجارة ودورهما الحاسم في تحسين القدرة التنافسية للبلدان وإدماج مشاريعها الصغيرة والمتوسطة الحجم في سلاسل القيمة العالمية. وتظل لوجستيات (إمداديات) التجارة تشكل عنصراً بالغ الأهمية عندما يتعلق الأمر باجتذاب الاستثمار وتذليل الحواجز التي تعترض التجارة. وتتوقف مشاركة البلدان النامية، ولا سيما البلدان غير الساحلية، في سلاسل القيمة العالمية على ما يحدث من تحسينات في هذا المجال وكذلك على هئية بيئة مواتية للاستثمار وتوفر إطار قانوني ومؤسسي واضح ويمكن التنبؤ به، وشراكات فعالة بين القطاعين العام والخاص، وتعاون إقليمي وثيق؛

(د) مناقشة مفهوم سلاسل القيمة ودور السياسات العامة في بناء القدرات التوريدية على أساس أشكال متكاملة من شبكات الإنتاج والتوزيع، وتحديد التوصيات السياسية لإجراء إصلاحات تهدف إلى تيسير التجارة وعمليات النقل من خلال إقامة الروابط بين تطوير الهياكل الأساسية، وبناء القدرات، والإصلاحات المؤسسية والقانونية، ومشاركة القطاع الخاص، والتعاون الإقليمي القوي.

٨- وهناك العديد من الأوجه والآثار السياسية لتعزيز مشاركة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في سلاسل القيمة العالمية. وفي حين أن تدابير السياسة العامة قد تختلف على الصعيد الوطني وبحسب الصناعة، فإن دراسات الحالات

الإفريقية التي أجراها الأونكتاد قد أكدت الحاجة إلى تعزيز القدرة التوريدية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وإلى النهوض بمستوى أنشطتها بغية تحقيق أقصى ما يمكن تحقيقه من الفوائد من خلال اندماجها في نظم الإنتاج الدولية. كما أن دراسات الحالات الإفريقية هذه تُبرز ضرورة قيام حكومات البلدان النامية باستعراض الاستراتيجيات القائمة لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وترويج الصادرات من أجل ضمان أن تكون هذه الاستراتيجيات مكيفة مع الواقع الجديد للأسواق العالمية ومتطلباتها. ويذهب الأونكتاد إلى أن توفر بيئة مواتية للأعمال التجارية هو شرط ضروري مسبق لتمكين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من التنافس بنجاح على نطاق عالمي. ومن العقبات التي تواجه المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ما يشمل الحاجة إلى الارتقاء بالتكنولوجيا وتحسين القدرة الابتكارية، والافتقار إلى ما يكفي من التمويل ورأس المال البشري لأغراض هذه العملية؛ والافتقار إلى القدرات اللازمة لاستيفاء المعايير ومتطلبات إصدار شهادات الاعتماد؛ والحاجة إلى تحسين إدارة الأصول الفكرية، بما في ذلك حماية حقوق الملكية الفكرية حيثما اقتضى الأمر ذلك؛ والوضع التفاوضي الصعب الذي تواجهه المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم إزاء كبار المفاوضين؛ والحاجة إلى التنويع من أجل الحد من الاعتماد على عميل واحد أو عدد قليل من العملاء.

٩ - ويمكن للحكومات وأوساط الأعمال التجارية والجهات المانحة الدولية أن تؤدي دوراً في مساعدة البلدان النامية على تعزيز قدراتها الإنتاجية عن طريق اعتماد برامج هادفة للمساعدة على الاندماج في سلاسل القيمة العالمية، ويفضل أن يكون ذلك في إطار إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص. كما أن دور الحكومات لا يقتصر على تنمية القطاع الخاص وقدرته التنافسية بل يمتد ليشمل تدخلات محددة لتدريب ودعم منظمي المشاريع القائمة على روح المبادرة. كما أن هناك بعض البرامج المحددة - مثل برنامج الأونكتاد لتنظيم المشاريع "إمبريتيك" - التي تهدف أيضاً إلى تطوير أنواع محددة من المشاريع القائمة على روح المبادرة. ويوفر برنامج "إمبريتيك" تدريباً لمجموعة مختارة من منظمي المشاريع الواعدة، ويشجع على بناء ثقافة لتنظيم المشاريع وإقامة مشاريع ناجحة. ومن البرامج الشاملة لتنمية المشاريع ما يشمل "حاضنات" لاستهلال المشاريع، و"مجمعات" للتكنولوجيا المتقدمة، ومراكز تكنولوجيا، ومناطق لتجهيز الصادرات، ومناطق اقتصادية متعددة المرافق، وإقامة "تكتلات" من المشاريع لتنمية سلاسل القيمة والارتقاء إلى أنماط الإنتاج العالمي.

١٠ - وفي إطار سيناريو للتجارة العالمية المترابطة تنخفض فيه الرسوم الجمركية والحصص المفروضة على الواردات، أصبحت نسبة تكاليف النقل الدولي في مجموع التكاليف أكثر أهمية من أي وقت مضى. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تزايد تعقّد سلاسل القيمة العالمية يزيد إلى حد بعيد من الاعتماد على الهياكل الأساسية للنقل والخدمات في أي بلد. ولذلك يلزم معالجة مشكلة الاختناقات بطريقة شاملة من قبل الدوائر العامة وشركاتها في القطاع الخاص. ولم يعد هناك الآن أي خيار آخر سوى تكثيف أطر السياسة العامة مع الممارسات القائمة اليوم في مجال التجارة والنقل، والارتقاء بمستوى عمل المؤسسات والأطر التنظيمية ذات الصلة بالنقل، وتحسين إدارة الإجراءات والممارسات، والاستخدام المنهجي لتكنولوجيا المعلومات ونقل الدراية العملية. ولذلك فإن التدابير الرامية إلى تحسين لوجستيات (إمدادات) التجارة ينبغي أن تأخذ في الاعتبار الحاجة إلى السرعة والسلاسة في عملية الإنتاج، والتدفق غير المقيد للسلع عبر الحدود، واعتماد موقف منفتح إزاء تقاسم المعلومات.

الوثائق

البند ٤- تقارير اجتماعات الخبراء

١١- ستُنظر اللجنة في تقارير اجتماعات الخبراء التي عُقدت خلال السنة السابقة، مع الإشارة إلى وثائق المعلومات الأساسية أو ورقات القضايا التي أعدتها أمانة الأونكتاد لتلك الاجتماعات. وسوف تنظر اللجنة في هذه التقارير والوثائق في سياق الولايات المنبثقة عن توافق آراء ساو باولو وخطة عمل بانكوك بشأن تعزيز القدرة التنافسية لمؤسسات البلدان النامية، بما فيها المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وبغية تمكين البلدان النامية من المشاركة على نحو أكثر فعالية في عملية العولمة عن طريق تحسين كفاءة النقل وتيسير التجارة.

الوثائق

التعاون الإقليمي في مجال النقل العابر: حلول للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية	TD/B/COM.3/EM.30/2
تقرير اجتماع الخبراء المعني بالتعاون الإقليمي في مجال النقل العابر: حلول للبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية	TD/B/COM.3/EM.30/3
تعزيز مشاركة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في سلاسل القيمة العالمية	TD/B/COM.3/EM.31/2
تقرير اجتماع الخبراء المعني بزيادة مشاركة المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم للبلدان النامية في سلاسل القيمة العالمية	TD/B/COM.3/EM.31/3

البند ٥- تنفيذ استنتاجات اللجنة وتوصياتها المتفق عليها في دورتها الحادية عشرة، بما في ذلك تقييم عمل اللجنة منذ الأونكتاد الحادي عشر

١٢- تنص المبادئ التوجيهية التي اعتمدها مجلس التجارة والتنمية في دورته الاستثنائية التاسعة عشرة (TD/B(S-4)/XIX) على أن تظل جداول أعمال اللجان تشتمل على بند بشأن متابعة وتنفيذ التوصيات السابقة. وفي هذا السياق، أعدت أمانة الأونكتاد تقريراً مرحلياً يتضمن معلومات عن تنفيذ القرارات والاستنتاجات المتفق عليها التي اعتمدت في الدورة الحادية عشرة للجنة ووجهت إلى الأمانة. كما سيتضمن التقرير استعراضاً عاماً مقتضباً لدورة أعمال للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٨ بأكملها.

الوثائق

تقرير مرحلي بشأن تنفيذ توصيات اللجنة المتفق عليها في دورتها الحادية عشرة، بما في ذلك استعراض عام مقتضب لدورة أعمال اللجنة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٨	TD/B/COM.3/85
--	---------------

البند ٦- مسائل أخرى

البند ٧- اعتماد تقرير اللجنة إلى مجلس التجارة والتنمية

١٣- سيعتمد تقرير اللجنة في جلستها العامة الختامية وسيقدم إلى مجلس التجارة والتنمية لكي ينظر فيه.